

التطورات الإدارية والاقتصادية في السودان في النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي

د . عبدالله أحمد المبروك دربي
كلية التربية زوارة / جامعة الزاوية
a.darbi@zu.edu.ly

الملخص:

قام محمد علي بحملته على السودان الحصول على الموارد الطبيعية الموجودة فيه "خاصة العبيد والذهب عام 1808.1839م ومن تم كان الهدف اقتصادي بالدرجة الاولى فنجد بعد السيطرة على السودان بذلت الحكومة المصرية كافة الجهود من اجل تحقيق هدفها حيث اهتمت بالنشاط الزراعي الذي كان بدائيا حيث استخدام الوسائل الحديث لزيادة الانتاج الزراعي والحيواني، اما النشاط مثل باقي الجوانب الاقتصادية قد تطورت لاسيما صناعة السفن والذي ساهم في تطور التجارة وخاصة النهرية والبحرية ، إلى جانب وجود تجارة القوافل البرية والتي نشطت في هذه الفترة نتيجة للإجراءات التي اتبعتها الحكومة لتأمين الطرق والمسالك اما النشاط التجاري كان محدودا ولم تكن هناك علاقات تجارية مع دول العالم بشكل كبير ولكن بعد الاستقرار بالسودان أولت الحكومة بالسودان عناية كبيرة بالجانب الاقتصادي متمثلاً في الزراعة وتربية الحيوانات والصناعة ، معتمدة في ذلك على ما كان يزخر به السودان من موادٍ خام كالقطن والأخشاب والحديد والنحاس والذهب ، وهذا أدى الى ازدها النشاط التجاري. كما تطورت الناحية الإدارية في السودان، حيث اخذت النظم الإدارية من مصر، حيث أنشئت العديد من المديریات والمدن كذلك اخذا نظام البريد ونظام الضرائب وخاصة الجباية كما اخذا نظام القضاء حيث ظهر القانون المدني والحربي، وتم تشكيل إدارة قضائية مكونة من رئيس ومفتي ومجلس من العلماء .

Abstract:

Muhammad Ali carried out his campaign against Sudan to obtain the natural resources therein, especially slaves and gold, in 1808-1839 AD. However, the goal was primarily economic, so we find that after controlling Sudan, the Egyptian government made every effort to achieve its goal, as it paid attention to agricultural activity, which was primitive, as it was used... Modern means of increasing agricultural and livestock production. As for the activity, like other economic aspects, it has developed, especially shipbuilding, which contributed to the development of trade, especially river and sea, in addition to the

presence of land caravan trade, which was active in this period as a result of the measures followed by the government to secure roads and paths. As for commercial activity, it was limited and there were no significant trade relations with countries of the world, but after stability in Sudan, the government in Sudan paid great attention to the economic aspect represented in agriculture, animal husbandry and industry, relying in this on the raw materials that Sudan was abundant with such as cotton, wood, iron, copper and gold, and this led to Commercial activity increased. The administrative aspect also developed in Sudan, as the administrative systems were taken from Egypt, where many directorates and cities were established. They also took the postal system and the tax system, especially collection. They also took the judicial system, where civil and military law appeared, and a judicial administration was formed consisting of a president and a mufti. And a council of scholars.

المقدمة:

وجه محمد علي باشا أنظاره الى السودان مدفوعاً بموافقة السلطان العثماني آنذاك محمود الثاني 1808. 1839م، على اعتبار أن مصر هي إحدى ولايات الدولة العثمانية حتى يكون السودان جزء من إمبراطوريته التي يحلم بتأسيسها والتي شملت الحجاز والشام وبلاد المورة باليونان وقد جاءت رغبته في ذلك. لدوافع سياسية من بينها ابعاد الجند المماليك إلى السودان والتخلص منهم بسبب معارضتهم الاصلاحات التي عزم على القيام بها ومن اهمها تأسيسه لجيش جديد على غرار الجيوش الأوروبية كذلك الرغبة في. الحصول على الثروات التي كان يزخر بها السودان من ثروات معدنية وزراعية إضافة الى الحصول على الرقيق ليضمه لجيشه ليما يتمتع به الرقيق القادم من السودان من ميزات جسدية، لذلك أعد محمد علي باشا حملة لغزو السودان سنة 1821م ، وعقد لواء قيادتها لابنه إسماعيل الذي تمكن من السيطرة على السودان قبل أن يتم اغتياله من قبل الأهالي. وقد جاءت مواقف محمد علي باشا من السودان خلال الفترة التي كان فيها الصراع والتنافس على أشده بين بريطانيا وفرنسا على البلاد العربية وأفريقيا. وذلك في النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي.

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في قلة المصادر التي تعالج الموضوع وإن وجدت فمن الصعب الحصول عليها إضافة الى فقدان العديد من المعلومات الامر الذي يجعلنا البحث حتى نتمكن من دراسة الموضوع.

تساؤلات الدراسة

نطرح العديد من التساؤلات منها: هل استطاع محمد على تحقيق اهدافه؟ وهل تمكن محمد على من ادارة السودان سياسيا واقتصاديا وعمرانيا واداريا؟
أهمية الدراسة

تضمن اهمية الدراسة فى:

1. محاولة إبراز السودان وهي جزء من الادارة المصرية
2. العمل على ابراز الصعوبات التي واجها محمد على اثناء الحاق السودان بمصر
3. إن الدراسة تحاول تحليل وتمحيص تلك المعلومات المتعلقة بالسودان ومصر حتى نتمكن من ايضاح الصورة الحقيقية لنتلك الاحداث
4. الكشف عن العديد من الجوانب المتعلقة بالإدارة المصرية لسودان

أهداف الدراسة

ولهذه الدراسة أهداف تمثلت في :

1. بيان الوضع الادارية القائم في السودان ودوره في ادارة مختلف الجوانب الاخرى
 1. معرفة الصورة الكاملة للتطورات الإدارية والاقتصادية في السودان في النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي
- وقسم البحث الى فصل ومبحثان المبحث الأول يتناول بالدراسة تقسيم البلاد إدارياً وما يتبع ذلك من تنظيم البريد وإدخال نظام الضرائب، الذي لم يكن معروفاً لدى السودانيين من قبل، والنظام القضائي وتأسيس الجيش أما المبحث الثاني يتناول الجانب. الاقتصادية واسسه النشاط الزراعي والصناعي والتجاري، وما مدى اهتمام الحكومة بها وتطويرها واخيرا نستعرض أهم النتائج التي تم التوصل اليها.

حدود الدراسة

لقد حددت فترة البحث في دراسة التطورات الإدارية والاقتصادية في السودان في النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي وذلك لتبين دوافع محمد على فى الحاق السودان بمصر وتولى ادارتها من مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والعمرانية

المنهج المتبع في هذه الدراسة

لقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي وذلك لدراسة مختلف الجوانب في السودان وخاصة الازواضع الادارية والعسكرية والعمرانية.

المبحث الأول:

النظام الإداري في مصر ويشمل النظام البريدي والنظام القضائي وتأسيس الجيش على اسس عصرية
1- أولاً : الإدارة شهدت مصر تطوراً كبيراً في كافة المجالات لاسيما التجارة والمشروعات العمرانية
معتمدة في هذا التطور على النقل من الحضارة الأوروبية ، وهذا التطور شهدته السودان ايظا
نتيجة ارتباطها بالإدارة في مصر ونقل النظم الإدارية والمديرين من مصر إلى السودان لشوقي
الجمال : تاريخ السودان وادي النيل " حضارته وعلاقاته بمصر من أقدم العصور إلى الوقت
الحاضر " ، ج 2 (1) ..ومن جانب اخر نظم محمد علي الحكم في السودان من سنة 1826م
عندما أصبح خورشيد باشا أول حكام على رأس الإدارة وخوله السلطة العسكرية والمدنية
المطلقة ، وهو يتبع ديوان الداخلية بمصر وجعل من الخرطوم عاصمة للسودان ومقرراً للحكام
بدلاً من " ودمدني " والتي كانت عاصمة في عهد ابنه إسماعيل باشا(عبدالله حسين : السودان
من التاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصرية ،) عبدالله حسين : السودان من التاريخ القديم إلى
رحلة البعثة المصرية ، ج 1 (2) . وكان الحكمدار يتولى حكم منطقتة من خلال مرسوم يصدره والي
مصر يحمل أمر تعيينه ، إضافة إلى بعض النصائح والإرشادات التي يسير بموجبها(زاهر رياض
: السودان المعاصر (3) . كما وقُسمت البلاد إلى مديريات كان عددها في أثناء حكم محمد علي
سبع مديريات هي " دنقلة وبربر والخرطوم وكردفان وسنار وفازوغي والتاكا " ، وعين لكل مديرية
مديراً (عبد الرحمن الراجحي : عصر محمد علي ، ط 4 (4) وضم إليها العرب الرحل الموجودين
في ربوعها ، وبذلك تم الحد من فاعلية العصبية القبلية والتي كانت في عهد الفونج* هذا وكان
يقوم بإدارة كل مدينة ساحلية مثل سواكن ومصوع حاكم يُسمى المحافظ(شوقي الجمال : المرجع
السابق ، ص 33 (6) .

2- وكانت هاتين المدينتين قد ضُمتا إلى أملاك مصر في السنين الأخيرة من حكمه. كذلك قُسمت
المديريات إلى أقسام، لكل قسم ناظر وللمدير وكيل ومعاونون وكتبه وقاضي ومفتي ومجلس
أهلي وكان لكل مديرية حامية من الجنود(عبدالله حسين : المرجع السابق ، ص 90 (7) .

3- والجدير بالذكر أن الإدارة في السودان كانت عسكرية ، إذ كان كل من قُلد منصباً إدارياً في
الحكومة بالسودان من السلك العسكري . كما أبقى محمد علي الرؤساء المحليين والمكوك "الملوك

" كما هم "ملوكاً" في أعمالهم، وقام بإشراك بعض السودانين في شؤون الحكم والإدارة، أمثال " الشيخ عبد القادرود الزين" الذي اتخذهُ كلاً من محوبك وخورشيد باشا مستشاراً لهما، وكذلك الشيخ " إدريس عدلان " الذي عمل لدى حكومة الخرطوم(محمد فؤاد شكري: مصر والسيادة على السودان " الوضع التاريخي للمسألة ص 9 " (8)، وذلك في محاولة منه لاستمالة الفقهاء والزعماء لتدعيم حكمه في السودان(محمد فؤاد شكري : الحكم المصري في السودان 1820-1885م ص 39 (9) إضافة الى ذلك تمتعت الإدارة الجديدة بتطبيق القانون على الجميع .حيث حاولت تقييد سلطة الحكام وعزل من ثبتت عليه سوء إدارته ، ومن ذلك عزل حاكم كردفان (أحمد أبو ودان) وهيئة أركان حربه ومجموعة من الكتبة، وذلك عند زيارته للسودان سنتي 1838.1839م وتم مصادرة أملاكهم، وقام بتقليد الشيخ الأوسمة(زاهر رياض : المرجع السابق ، ص 71 . (10) ومنح الملوك والزعماء المرتبات والعطايا(محمد فؤاد شكري : مصر والسيادة على السودان، المرجع السابق، ص 10 (11) .وهذه الاجراءات جاءت محاولة استمالتهم بإعطائهم الهبات والأوسمة حتى إذا ما قامت ثورة أو اضطرابات سعى الباشا للقضاء عليها بالتعاون مع الشيخ والزعماء الموالين وفعلاً بسبب تلك السياسة تم تكليف الشيخ سليمان العبادي بالقضاء على حركة قبيلة البشارية التي قامت بالعصيان " منتهزة انشغال الحكمدار في حربه ضد قبائل الهدندوة في إقليم التاكة ، حيث خرج الشيخ سليمان من " بربر" على رأس قوة من جماعته " العبايدة " تمكن بها من القضاء على " عصيان " البشارية(حمدنا الله مصطفى حسن : التطور الاقتصادي والاجتماعي في السودان 1841-1881م ص 31 (12) .وبالرغم من نجاح تلك السياسة في السودان قام محمد على قام بإلغاء نظام الحكمدارية سنة 1843م ، وأصبحت البلاد تتلقى تعليماتها من مصر رأساً(شوقي الجمل : المرجع السابق ، ص 34 (13) .وقد كان التغيير في حكم السودان بسبب السياسة التي اتبعها حكمدار السودان وتطلعاته الانفصال عن مصر وعلان الاستقلال(محمد فؤاد شكري: مصر والسودان تاريخ وحدة وادي النيل في القرن التاسع عشر 1820-1899م، ص 11. (14) ومن جانب اخر نشير الى ان هذا التغيير لم يحقق اي نتيجة الامر الذي دفع محمد على إلى إعادة منصب الحكمدار بشرط أن يكون تحت مراقبة شديدة وأن يكون ذا شخصية ضعيفة وليست طموحة(المرجع نفسه والصفحة السابق (16) . مجاولة الاستقلال

بالسودان كان بمساعدة بعض الوزراء العثمانيين ممن قدم لهم الأموال الطائلة لاستمالتهم . وقد علم محمد علي بأمر استقلاله بالسودان ؛ فأرسل يستدعيه إلى القاهرة ، غير أن أبو وان أخذ يتباطأ حتى وافته سنة 1843م

ثانياً : النظام البريدي

على غرار مصر اهتم محمد علي بالبريد ، وشمل هذا الاهتمام المديرية التي أنشأها في السودان حيث تم تنظيم البريد الذي كان يُنقل بالسفن ثم على الهجن بين مصر والخرطوم مرتين في الشهر (عبدالله حسين : المرجع السابق ، ص 90⁽¹⁸⁾) ، وأنشئت له محطات على طول الطريق من الخرطوم إلى القاهرة ، وذلك لتستريح فيها الإبل وتُبدل ، وتم تعيين معاون لكل مديرية لزيارة محطات البريد في جميع أنحاء المديرية ، إضافة إلى التفتيش على الجمال لمعرفة مدى قدرتها على القيام بعملها ، وقد كانت الخطابات والأوامر التي يتم إرسالها من المديرية إلى مصر تُلف " بمشمع " وتوضع داخل أكياس تُسمى " جريان " لحمايتها من الأمطار ، وتُرفق بهذه الخطابات " حافظة " تبين المحتويات وأسماء أصحاب الخطابات ، وأخيراً تُختم هذه الخطابات بالشمع لمنع العبث بها (حمدنا الله مصطفى حسن : المرجع السابق ، ص ص 251-252⁽¹⁹⁾ .

ثالثاً : النظام الضريبي

تُعتبر الضرائب من الأنظمة الجديدة التي أُدخلت إلى السودان ، فهي لم تكن معروفة لدى السودانيين من قبل وإنما عُرفت في مصر ضمن الأنظمة المطبقة آنذاك (عبدالله حسين : المرجع السابق ، ص 90⁽²⁰⁾) وفي إطار تطبيق النظام الضريبي في السودان قامت الحكومة بجمع الإيرادات الخاصة من الضرائب والجمارك وملاحات البحر الأحمر وأرباب الصنائع ، وتتخذ تلك الإيرادات من عرب البادية على الماشية ، ومن أهل الحضر على السواقي *والنخيل (عبدالله حسين : المرجع السابق ، ص 90⁽²²⁾) . كما فرضت الضرائب على الكثير من جوانب الحياة العامة ، ومنها الضريبة المفروضة على القوارب التي تسير في النيل ، وضرائب البيع والشراء والزواج والطلاق ، إضافة إلى ضرائب على الميراث ، ولم تكن قيمة تلك الضرائب التي يتم جبايتها متساوية ؛ فقد اختلفت بحسب المديرية (حمدنا الله مصطفى حسن : المرجع السابق ، ص 268⁽²³⁾) . كما كان لزاماً على دافع الضرائب أن يدفع مبالغ إضافية تتعلق بحق الضيافة وواجب الشيخ والكاشف* حتى ترتفع الضرائب إلى أضعاف

مضاعفة(الشاطر بصيلي عبد الجليل : المرجع السابق ، ص 38. ⁽²⁵⁾، وبالإضافة إلى عبء الضرائب المرتفعة ذلك كان على دافع الضرائب أن يدفع شيئاً إلى الفقيه المحلي بحجة أنه مرتبط معه برباط روحي(المرجع نفسه، ص4 ⁽²⁶⁾ ونتيجةً لعجز الأهالي عن دفع الضرائب للإدارة، بالإضافة إلى السياسة المجحفة، حيالهم أدى إلى استيائهم ورفضهم للدفع ومنهم أهالي عربان البشارية في الصحراء النوبية الذين امتنعوا سنة 1836م عن دفع الضرائب المفروضة عليهم، وهذا الموقف أدى إلى استخدام القوة حيث قام الكاشف محمد خربوطلي بمحاربتهم وهزمهم واستولى على إبلهم، فما كان من البشارية إلا أن قتلوا الكاشف وثلاثة وعشرين من رجاله(حمدنا الله مصطفى حسن : المرجع السابق، ص 275. ⁽²⁷⁾. مما أدى بدوره الأهالي إلى الهجرة إلى حدود الحبشة(أمل عجيل : قصة وتاريخ الحضارات العربية ص78 ⁽²⁸⁾، ومنهم إلى الجبال كما حدث في سنار، إضافة إلى ذلك انتشار المجاعة التي سببت وفاة أعداد كبيرة من السكان حيث لم يبق في 145 قرية سوى 599 شخصاً بسبب المجاعة(زاهر رياض: المرجع السابق، ص 71 ⁽²⁹⁾. بالنظر إلى ما سبق يمكن القول ان السياسة المجحفة المتبعة في جمع الضرائب لم تحقق شي فميزانية السودان كانت في عجز دائم، الأمر الذي دفع إلى القيام بمحاولات لعمل ميزانية مستقلة للسودان عن مصر، بل ميزانية لكل إقليم، ولكن دون جدوه، وقد وصل الأمر إلى فقدان القدرة على دفع مرتبات الجند وخوفاً من تمردهم أُسندت إليهم مهمة تحصيل الضرائب لكي يكونوا على علم ودراية من جبايتها(المرجع نفسه، ص 70 ⁽³⁰⁾.

رابعاً: النظام القضائي بمصر.

أخذ القضاء نصيبه من اهتمام الإدارة العثمانية المصرية، حيث ظهر القانون المدني والقانون الحربي وأصبحت نافذة المفعول، وقد تعاون عدد من الفقهاء السودانيين مع الحكام في تطبيق الشريعة الإسلامية (شوقي الجمل: المرجع السابق، ص 37. ⁽³¹⁾، ومن بينهم الفقيه إبراهيم عبد الدافع مفتي الخرطوم الذي ولي القضاء في عهد " محو بك " (المرجع السابق، ص 11. ⁽³²⁾. وفي إطار الاهتمام بالقضاء أيضاً تم تعيين رئيس للقضاء في إقليم السودان مختص بالقضاء والإفتاء وله ديوان في الخرطوم يساعده مفتي ومجلس من العلماء، وبما أن العثمانيين يُقاضون بالمذهب الحنفي، فقد أصبح هو المذهب الرسمي (ضرار صالح ضرار، المرجع السابق، ص 55 ⁽³³⁾. ورغم كل ذلك إلا أن القضايا التي كانت تتعلق بالأمن كانت تُحال إلى المكتب المختص بالقاهرة، مما جعل الكثير من

المتهمين يقضون الشهور لا بل وربما العام الكامل وهم ينتظرون المحاكمة، الأمر الذي اضطر خورشيد باشا إلى وضع حلٍ لهذه المسألة وذلك بأن شكل في السودان محاكم عسكرية لمثل تلك القضايا (شوقي الجمل، المرجع السابق، ص ص 37-38).⁽³⁴⁾ وفي الجانب القضائي أيضاً يجذر القول بأن محمد علي كان يهتم باستقبال السودانيين وسماع شكواهم من ظلم وقع عليهم أو على أقاربهم، وقد كان يُرسل ضابطاً من مصر مشهوداً له بالأمانة ليتحقق في الشكاوي ضد الحكام، وغالباً ما كان يترتب على تقارير هؤلاء المحققين عزل المشكو في حقهم من وظائفهم ويُقدمون إلى المحاكمة (المرجع نفسه والصفحة السابق).⁽³⁵⁾ ومن ذلك أن الباشا انتصف للشيخ بشير أحد مشايخ " بربر " من خورشيد باشا، كما انتصف للسلطان تيمه شيخ مشايخ كردفان من رستم بك مدير كردفان ، وكذلك أرغم اثنين من الكشاف ممن حكموا كردفان على إرجاع ما اختلساه من الأموال ، وكان عقابهما الفصل والنفي، المرجع السابق ، ص 12. ⁽³⁶⁾ .

خامساً: انشاء الجيش . على اسس عصرية

أدرك محمد علي بأن مصر كانت نصب أعين الدول الأوروبية، لذلك قرّر أن يُشكل جيشاً مؤلف من السودانيين؛ نظراً لما تمتع به الجندي السوداني من قامة عسكرية وشجاعة معهودة وطاعة عمياء للحاكم(خولة برواني ونسرین خنوسي: أوضاع السودان خلال العهد العثماني، رسالة ماجستير ص14،⁽³⁷⁾ وقد بلغ عدد الجيش المصري الذي كان مرابطاً بالسودان سنة 1838م كان يبلغ 6800 جندي منهم 6000 من الجنود النظامية و400 من الشايقية من سكان البلاد المعروفة باسمهم و400 من المغاربة(عبدالرحمن الراجعي: المرجع السابق ، ص 172. ⁽³⁸⁾ . وفي سنة 1839م بلغ تعداد الجيش في السودان 18000 جندي مكون من الأتراك والمغاربة والمصريين والسودانيين، واقتصرت مهمتهم في حفظ الأمن وجباية الضرائب(أمل عجيل: المرجع السابق ، ص 79 ⁽³⁹⁾ . أما في سنة 1843م فقد ذكر الدكتور بيرون أن الجيش المرابط في السودان بلغ خمسة ألوية كل لواء يتألف من 3000 مقاتل، وكانت وحدات الجيش المصري موزعة على المدن المهمة مثل الخرطوم والأبيض وبارة و ود مدني وسنار وكسلا، وقد دخل في هذا الجيش عدد كبير من السودانيين أخذ يتزايد مع الزمن، وأصبح هؤلاء ينتظمون في الجيش المصري كالمصريين تضمهم راية واحدة ويدينون بالولاء لدولة واحدة هي الدولة المصرية العثمانية(عبدالرحمن الراجعي: المرجع السابق، ص ص 172. 173. ⁽⁴⁰⁾ . بالإضافة

إلى ما سبق يجدر الذكر بأن محمد علي قد عمل على إرسال 30000 الف سوداني للانخراط في الجيش المصري، إلا أن عدداً كبيراً منهم قد مات لأسباب صحية ولم يبق منهم إلا حوالي 9000 تم إرجاعهم إلى السودان وسموا " بالجهادية " أمل عجيل، المرجع السابق، ص 79. (41)، والذين عُرفوا بتمردهم في فترات مختلفة سنة 1844م وكذلك 1864م في منطقة النيل الأبيض، وذلك بسبب اضطراب نظام الحكم والفساد وتأخير صرف مرتباتهم، حيث عمدوا إلى اقتحام الثكنات ومن ثم الفرار باتجاه مصر (عبد الفتاح عبد الصمد منصور : العلاقات المصرية السودانية في ظل الاتفاق الثنائي 1899-1924م ص 8، (42) .

سادساً : تأسيس المدن .

أُنشئت العديد من المدن من بينها مدينة الخرطوم في موقع كان يُعد محلة صغيرة للصيادين ، وفيما بعد أصبحت معسكراً للجيش قبل أن تصبح مقراً لحكمदार السودان خورشيد باشا ، وعاصمة للسودان سنة 1830م ، وقد سُميت بالخرطوم لالتقاء النيلين الأزرق والأبيض في موقعها ، وتطورت مع الوقت حتى أُسس بها سراي الحكومة من دورين وسراي مديرية الخرطوم ، وأُنشئ بها مسجداً ، إضافة إلى دار للبعثة المسيحية ، وثكنة للجنود ومستشفى ومصنع للبارود ، علاوة على مخزن للمؤن وترسانة بها مسبك للحديد ومصنع للنجارة (عبدالله حسين : المرجع السابق ، ص 13 (43). بالإضافة إلى الخرطوم فقد تم أيضاً تأسيس مدينة " كسلا " لتكون عاصمة إقليم التاكا شرقي السودان(نوال عبد العزيز راضي : رياح الشمال دراسة في العلاقات المصرية السودانية في التاريخ الحديث والمعاصر ص 18. (44)، وكذلك إنشاء مدينة " فامكا " على النيل الأزرق سنة 1842م والتي أصبحت عاصمة مديرية فازوغي(عبدالله حسين : المرجع السابق، ص 91. (45).

المبحث الثاني:

النظام الاقتصادي. واسسه، وما مدى اهتمام الحكومة به وتطويره

أولاً : النشاط الزراعي والحيواني

من المعروف أن من أسباب حملة محمد علي على السودان الحصول على الموارد الموجودة في السودان " خاصة العبيد والذهب "، وتسخيرها لصالح مصر وجعلها مصدراً من مصادر الدخل لتمويل مشاريع مصر الداخلية والخارجية ؛ ولأنه لم يكن راضياً عما حصل عليه من العبيد والذهب فقد أخذ

يفتش عن مصدر اقتصادي آخر لذلك كانت الزراعة أولى اهتمامات الباشا، وكانت هذه الناحية صعبة في السودان، حيث أنها لم تكن ترمي إلى إصلاح شيء مثلما كان في مصر، بل لإنشاء شيء كان يجله السودانيون وهو الاستقرار والزراعة ومشاريعها(زاهر رياض: المرجع السابق، ص 73).⁽⁴⁶⁾ و يُعد خورشيد باشا أول حكاماري السودان بعد فترة الاضطرابات، وممن حرصوا بعد تسلمهم مقاليد الحكم على تفقد أحوال البلاد وما أصاب أهلها من قحط وتشريد، فقد عقد مجلساً سنة 1826م، ضم كبار ضباط الحامية ورؤساء الإدارة وكذلك العديد من المشايخ، وبعث بتقرير الاجتماع إلى محمد علي بين فيه مساوئ الإدارة السابقة من إهمال ومن أسلوب القسوة المتبع في تحصيل الضرائب، فعقد الأخير مجلساً قرر فيه وضع حد لهذه الأعمال، والعمل على تشجيع الزراعة وإنشاء السواقي لري الأرض وإيجاد نظام للضرائب(محمد صبري: الإمبراطورية السودانية في القرن التاسع عشر ص 11،⁽⁴⁷⁾. ومن جانب آخر تبين لخورشيد باشا أن الإنتاج الزراعي يجب أن يعتمد على الري المستديم لا على الأمطار، لذلك طلب عمالاً من مصر لصناعة السواقي لري الأرض، وعمالاً لحفر الترغ حتى يتم استغلال مياه الفيضان، وكذلك أغرى الأهالي الذين يقطنون بعيداً عن النيل بأن يبنوا منازلهم عليه ويُنشئوا السواقي(مكي شبكية: السودان في قرن 1819-1919م ص 40،⁽⁴⁸⁾، كما طلب خورشيد باشا أن يُرسل له من مصر عدداً من المزارعين لتدريب السودانيين الزراعة، وكانت نتيجة ذلك التوسع في زراعة الذرة والشعير والقطن والنبيلة والقمح وغيرها(شوقي الجمل: المرجع السابق، ص 49؛ زاهر رياض: المرجع السابق، ص 72).⁽⁴⁹⁾، وإضافة إلى خورشيد باشا شجع حكام المديریات الأخرى الأهالي في السودان لإقامة السواقي والإكثار منها خاصة في الجهات والأماكن التي بها مشروعات زراعية لإنتاج محاصيل جديدة(نسيم مقار: مصر وبناء السودان الحديث ص 55).⁽⁵⁰⁾ ومن المحاصيل الزراعية التي نالت اهتماماً كبيراً من الحكومة " القطن " ، حيث زادت مساحته وتقوى تجارياً مع أنه كان قطن خشن الملمس ليس بجودة القطن الهندي آنذاك ويُسمى بالقطن البلدي ، وقد استمرت زراعته حتى ظهر نوع جديد يُسمى قطن " محو " تم التوصل لمعرفته عن طريق رجل فرنسي يُدعى جوميل Jomel في حديقة محو بك ، وقد تم تعميم زراعته بدلاً من قصره على الحدائق(أحمد أحمد الحتة: تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر ص 15)⁽⁵¹⁾ ، حيث

استحدثت الحكومة عدداً من المزارع لزراعته ع في إقليم التاكا وبلاد النوبة ، كما وأقامت مصانع لغزل ونسج القطن في دنقلة وبربر وبلاد الجعليين(نسيم مقار ، المرجع السابق ، 61 .
(52) .وقد شجعت الحكومة الفلاح السوداني على زراعة القطن ، وذلك بتزويده بالبذور وتعليمه طريقة زراعته ، ولم تقتصر زراعته على فئات معينة كالمزارعين فقط بل طلبت الحكومة أن يقوم آخرون بزراعته أيضاً ، وتشجيعاً لزراعته على نطاق واسع قامت الحكومة برفع أسعاره عند شرائه منهم ، ووصلت عناية المسؤولين بزراعة القطن إلى حد أنهم كانوا يبعثون من مصر بمراسلات توضح الطريقة الصحيحة لزراعته ، لاسيما وأن زراعة القطن لا تحتاج إلى جهود كبيرة من حيث تكرار الحث والري(حمدنا الله مصطفى حسن : المرجع السابق ، ص 58-59 .(53) .
كما أدخل للسودان في هذا العهد أنواعاً جديدة من الفاكهة كالرمان والكروم والليمون والبرتقال ، وكذلك غلات أخرى كقصب السكر ، وتشجيعاً للأهالي على زراعتها تم إعفاء الحدائق والبساتين من الضرائب نسيم مقار : المرجع السابق ، ص 114 .(54) ، كما وظهر الاهتمام بزراعة الكتان والذي كان ينمو برياً في كردفان ، حيث طلب المسؤولون بمصر جلب بعض منه ، وتجربته في مصر لمعرفة مدى فائدته في صنع الحبال ، ويبدو أن تجربته قد أظهرت نتائج مشجعة ، مما دعاهم إلى التوسع في زراعته خاصة في جهة دنقلة ، وأصبح الصمغ من المحاصيل الهامة في السودان والذي اشتهرت به كردفان ، ولأهميته فقد أمر محمد علي بإنشاء مصلحة خاصة به ، وعين لها ناظراً للإشراف على جمع المحصول ، وقد كان المحصول الذي يتم جمعه من السودان يُقدر بحوالي خمسين ألف قنطار في العام إذا كان موسم الأمطار جيداً ، وبحوالي خمسة عشر ألف قنطار في المواسم الشحيحة ، وللصمغ في السودان أنواع منها العربي والنقي والزغل حمدنا الله مصطفى حسن : المرجع السابق ، ص 78-79 .(55) .والصمغ من بين المحاصيل التي قام محمد علي باحتكارها ، فقد كان يعول عليه أهمية بالغة ، ولا يسمح بأي تهاون فيه ، إذ أنه يعتبر ركناً أساسياً في موارد البلاد النقدية ، حيث كان يُصدر للعالم الخارجي(المرجع نفسه : ص 79 .(56) .وفي إطار الاهتمام بالزراعة أيضاً قام محمد علي بزيارة السودان في أكتوبر 1838 . أبريل 1839م في فترة حكم أحمد باشا أبو ودان ، وعمل على توزيع مائة فدان من الأراضي على المهندسين المصريين الذين اشتغلوا في الزراعة ، وقدم لهم الآلات والحيوانات الضرورية ، علاوة على أجرهم الثابت وأعطى هذه المزارع

من الضرائب لخمس سنوات ، وأمر المهندسين بتعليم طائفة من السودانيين الزراعة ، وكان من أهم منتجاتها قصب السكر والنيلة(محمد صبري : المرجع السابق ، ص13. (57) .وفي عهد أحمد باشا أبو ودان تم ردم البرك التي تُسبب الأمراض ، وكذلك توسيع الشوارع ، وغرس جسور النهر بالأشجار وتعليتها وتعريضها ، وترك مساحة واسعة من الأراضي للزراعة ، وكان ممن أسهم في تنفيذ هذه المشاريع المهندس " فردريك فرن " (نسيم مقار : المرجع السابق ، ص 114.113. (58) . إلا أن أحمد سيد أحمد ذكر في كتابه أن هناك العديد من الأجانب من عمل في غير تخصصه ، كان منهم " فردريك فرن " هذا ، وذكر أن فرن لم يكن مهندساً بل كان محامياً ، وأشار بأن فرن قال كغيره من الأوروبيين "على الأوروبي في الخرطوم أن يعرف كل شيء ليعمل أي شيء " أحمد أحمد السيد أحمد : تاريخ مدينة الخرطوم ص 290 (59) كما تم في عهد أحمد باشا أبو ودان أيضاً إنشاء عدة مشروعات منها مشروع التاكا الزراعي في إقليم التاكا الذي نجح في ضمه للإدارة المصرية العثمانية سنة 1840م ، حيث أقام سداً كبيراً ينمو فيه نوع من أشجار الأثل التي لا تتحمل العطش ، واستغلال هذه المساحة الكبيرة من الأرض في الزراعة(نسيم مقار : المرجع السابق ، ص 114. (60) .ومن الأشجار التي اشتهر بها السودان أشجار " الأبنوس " وهي تتواجد بكثرة على النيل الأزرق ومن أخشابها يتم صناعة الكراسي والمناضد(المرجع نفسه والصفحة نفسها . (61) وقد كان من أهم الأدوات الزراعية المستخدمة في السودان "المحراث" والرحاقة ويستخدمها فرد أو فردان وتسمى " واسوق " وهي عبارة عن لوح خشبي مستو يُسحب من الأمام بجبل مزدوج متصل بسطح اللوح لتسوية الأرض ، إضافة إلى الواسوق كان هناك القادوس والفأس والمذرة) المرجع نفسه والصفحة نفسها . (62) ولقد كان اهتمام محمد علي بالزراعة في السودان كبيراً فقد عمل على تنميتها ، فهي تعتبر مورداً اقتصادياً هاماً ، ومع ذلك لم يُهمل الاهتمام بالحيوانات والإكثار منها اما مايتعلق بالثروة الحيوانية كانت مصر تسد حاجتها من الحيوانات من سنار وكردفان ودنقلة وبربر ، فقد استوردت البقر والضأن والماعز(أحمد أحمد الحنة : تاريخ الزراعة المرجع السابق ، ص287. (63) .

وتم في عهد خورشيد باشا عندما كان حاكم كردفان تصدير عدد من الماشية إلى صعيد مصر ، وذلك لكي ينتفع بها في السواقي ، وكذلك ليتم إرسالها للحجاز لنقل المؤن والذخائر(64). مكي شبكية : المرجع السابق ، ص41. (64) ، وقد وفر محمد علي كل السبل حتى تصل هذه المواشي سليمة إلى

مصر من حيث الأعلاف وطريقة السير بها عبر الصحاري في السودان ، وبين دور كل مديرية من المديرية السودانية والمصرية التي تمر بها المواشي ، وزيادة على ذلك أمر بإرسالها في فصل الخريف حتى يضمن وجود العلف الكافي لهذه الحيوانات(حمدنا الله مصطفى حسن : المرجع السابق ، ص 84. (65). وقد شجع محمد علي التجار على استيراد الحيوانات من الأقاليم السودانية بإعفائهم من الضرائب الجمركية(أحمد أحمد الحتة : تاريخ الزراعة المرجع السابق ، ص 287. (66) ، وكانت الإبل من الحيوانات التي كانت تستوردها مصر من السودان بأعداد كبيرة ، فهي تتواجد في مناطق كثيرة من البلاد ، وتؤدي مهام كثيرة منها : تأجيرها لتجار الحضر ، إضافة إلى أكل لحومها والانتفاع بأوبارها في صناعة الخيام(حمدنا الله مصطفى حسن : المرجع السابق ، ص 84. (67) بالإضافة إلى كل ما سبق يُذكر أن الأغنام والماعز في السودان كانت من ذوات الصوف والشعر القصير ، وهو ما دعا أحمد باشا أبو ودان إلى جلب بعض الكباش الممتازة لتجهين بعض الأغنام السودانية للحصول على سلالة جيدة(نسيم مقار : المرجع السابق ، ص 117. (68) ، كما عمل بعض المسؤولين بمصر على إرسال أغنام إلى السودان لتحسين نسلها وظهور نوعية ذات صوف طويل(حمدنا الله مصطفى حسن : المرجع السابق ، ص 43. (69) .

ثانياً : النشاط الصناعي والتجاري

كانت الصناعة السودانية قبل محمد علي وحتى بداية عهده تقتصر على إنتاج بعض السلع الضرورية التي تقوم على الغلات النباتية أو المنتجات الحيوانية ، بالإضافة إلى بعض الأدوات التي كانوا يصنعونها من المعادن كأدوات الحرب والقتال وأدوات الزينة ، وكل تلك الصناعات كانت بسيطة وهي تخدم أمور الحياة في البيئة السودانية ، وكان يُوكل أمر القيام بها عادة إلى الرقيق والنساء(المرجع نفسه : ص 111. (70) وبالنظر إلى ما سبق يجدر الذكر بأنه رغم اهتمام الحكومة الكبير بالزراعة ، إلا أنها لم تكتف بذلك بل أنها أخذت تُفتش على مصدر اقتصادي آخر يُساعد على بناء دولة قوية موطدة الأركان ، فاتجهت إلى الصناعة والبحث عن المعادن ، وقد عمدت إلى ذلك بمجرد وصول الحملة للسودان ، وكأي بلد يسعى للنهوض صناعياً لا بد أن يعمل على توفير المواد الخام ، والتي رأى محمد علي أنها متوفرة في السودان ، وبذلك بدأ يُنقب عن المعادن وفي مقدمتها الذهب ، حيث عمل على إرسال بعثة مكونة من ثلاثة من خبراء المعادن للبحث عن الذهب

، وتركز البحث عنه في جهات فازوغلي " جبل بني شنقول " جنوبي كردفان ، وقد باءت عملية التنقيب في تلك الجهات بالفشل ؛ وذلك بناءً على تقرير البعثة والذي افضى إلى عدم وجود الذهب بكميات كبيرة ، كما وباءت محاولات التنقيب التي قام بها خورشيد باشا بالفشل وذلك بسبب محاولة الأحباش التآمر عليه ، وهو نفس المصير الذي آلت إليه محاولات البحث التي قام بها الحكمداريين أحمد باشا المنكلي وخالد خسرو(المرجع نفسه : ص ص 43-45، 99. 101. (71). إلى جانب الذهب بُذلت جهود للبحث عن الحديد في كردفان حيث كان الأهالي يستخرجونه بطرق بدائية ويصنعون منه رؤوس السهام وأدوات الزراعة ، وكذلك المسامير التي تلزم لصناعة السفن لاسيما في عهد خورشيد باشا(شوقي الجمل : المرجع السابق ، ص 43. (72) في إطار التنقيب عن الحديد أيضاً أرسل محمد علي بعثة من الإنجليز إلى منطقة أعلى النيل الأزرق ، إلا أن هذه البعثة فشلت في مهمتها بسبب إصابة أفرادها بالأمراض وموت الكثير منهم ، كما قام بعد ذلك بإرسال المهندس الفرنسي " لامبرت " Lambart الذي زار المنطقة وكتب تقريراً عن وسائل صهر الحديد التي يستعملها العاملون في هذا المجال(حمدنا الله مصطفى حسن : المرجع السابق ، ص 105 . (73) ، وفي عام 1847م أرسل الباشا مهندساً آخر يُدعى " جون بتريك " John Batrek شرح في تقريره بأن صعوبة وسائل النقل مع قلة الأيدي الماهرة تُعرقل الاستفادة من الحديد ، مما جعل تكاليفه باهظة بحيث لا يُدر ربحاً يشجع على الاهتمام بعملية استخراجهِ(شوقي الجمل : المرجع السابق ، ص 44 (74) . أما فيما يتعلق بالنحاس فقد كان موجوداً في جنوب دارفور في جهة تُعرف باسم " حفرة النحاس " ، وبما أن دارفور خارجة عن نفوذ محمد علي وتابعة لسلطان دارفور، فقد أرسل الباشا أحد أتباعه يُسمى " أحمد بك " إلى سلطانها للتشاور في استخراجهِ ، ولكن المساعي فشلت وبذلك لم يتم الحصول على عينة منه واستغلاله إلا في عهد الخديوي إسماعيل(حمدنا الله مصطفى حسن : المرجع السابق ، ص 106. (75) . وبالنسبة للفحم فقد أرسل محمد علي " جون بتريك " للبحث عنه في صحراء النوبة ، وكذلك كردفان ، إلا أنه لم يحصل على نتيجة مرضية(شوقي الجمل : المرجع السابق ، ص 44. (76) مع توفر المواد الخام المتنوعة كما ذكر آنفاً ، أُدخلت إلى السودان الكثير من الصناعات ، لاسيما وأن الحكومة كانت تقوم بإرسال السودانيين إلى مصر لتعلم بعض الصناعات والحرف ، ومن ثم العودة إلى بلادهم وممارسة ماتعلموه(المرجع نفسه : ص 89. (77) مع انتشار زراعة القطن

في السودان قامت على نطاقه العديد من الصناعات المتعلقة به كصناعة حلج القطن وصناعة نسيج القطن ، وقد كانت الأولى نادرة في بداية الأمر ؛ ولكنها بلغت مرتبة عظيمة خاصة في عهد الحكماء أحمد ممتاز باشا في عصر الخديوي إسماعيل . أما الثانية فقد مثلت مورد زرق في عهد محمد علي وإن ظلت من الصناعات الفقيرة ، رغم أنشاء ورشة لها في عهد الخديوي إسماعيل في الخرطوم تختص بصناعة ملابس الجنود(حمدنا الله مصطفى حسن : المرجع السابق ، ص 112. (78) . ومن تلك الصناعات التي أُدخلت إلى السودان أيضاً واعتمدت على محصول القطن " صناعة النيل " ، فقد عملت الحكومة على تعليم الأهالي هذه الصناعة ، وأنشأت خمسة مصانع للنيلة بمديرية دنقلة ، بلغ إنتاج الواحد منها 1846 أقة سنوياً ، وكان محصول الفدان الواحد من النيل حوالي خمسين قنطاراً ومقدار الصبغة التي يمكن الحصول عليها من القنطار حوالي 106 درهم(المرجع نفسه : ص 116. (79) . وعلى غرار ما قام به محمد علي في مصر من احتكار الصناعات ، وذلك لزيادة موارده المالية لدعم حكمه وتقوية نفوذه ، إضافة إلى محاربة أعدائه والإنفاق على إصلاحاته في مصر(أحمد أحمد الحتة : تاريخ مصر الاقتصادي المرجع السابق ، ص 15. (80) ، فقد احتكر صناعة النيل السودانية ، لأنها كانت تمثل دخلاً جيداً للحكومة ، وقد استمر احتكارها حتى سنة 1838م ، عندما زار السودان وأعلن حرية زراعة الأهالي لها والاتجار بها(حمدنا الله مصطفى حسن : المرجع السابق ، ص 118. (81) وقد دخلت السودان أيضاً دباغة الجلود ، فالمعروف أن السودان تكثر به الحيوانات التي كانت جلودها تُهمل بعد ذبحها ، ومن هنا رأى خورشيد باشا ضرورة الاستفادة منها ، فاستعان بعدد من الدباغين من مصر وقرر أن تقوم الحكومة بشراء الجلود من الأهالي ، وبذلك ظهرت حرفة جديدة في السودان أخذ السودانيون بتعلمها(أنتوني سوريال عبد السيد : جهود مصر الثقافية في السودان ، رسالة ماجستير ص 48. (82) ، وجُلبت أجود أصناف الجلود من شندي والتممة(أحمد أحمد سيد أحمد : المرجع السابق ، ص 48. (83) كما وأدخلت إلى السودان أيضاً صناعة السواقي التي استُخدمت فيها الكثير من أخشاب السودان بلغت أعدادها الآلاف خاصة في شمال السودان في منطقة دنقلة ، وقد أدت تلك السواقي مهمتها على أكمل وجه وبلغت شهرتها حداً جعل المسؤولين عليها يقدرون الضرائب بعدد السواقي لا بعدد الأفدنة ، وإلى جانب تلك السواقي صنع السودانيون الأبواب والنوافذ من الأخشاب في المدن الرئيسية مثل سنار

وشندي وبربر (حمدنا الله مصطفى حسن : المرجع السابق ، ص 122-123. ⁽⁸⁴⁾ . ومن الصناعات التي دخلت السودان كذلك صناعة الصابون في عهد الحكمدار أحمد باشا أبو ودان في إقليم سنار ، حيث تم إنشاء معمل لهذا الغرض (المرجع نفسه ، ص 127. ⁽⁸⁵⁾ . ومن بين المهن والحرف الجديدة التي دخلت السودان كذلك مهنة " الوزانين " ، حيث كان الأهالي قبل دخول الإدارة العثمانية المصرية إلى السودان يتعاملون في بيعهم وشرائهم بالكم دون وزن ودون تناول للنقود فكانت إذاً المقايضة ، ونتيجة لذلك أدخلت الإدارة المذكورة هذه المهنة حتى لا يُظلم أحد في بيع منتجاته من الجلود وغيرها ، وقد عملت على استجلاب معلمين لهذه المهنة من مصر لتعليم السودانيين الوزن بالقنطار (انتوني سوريال : المرجع السابق ، ص 51. ⁽⁸⁶⁾ . بالإضافة إلى كل ما سبق شهد السودان صناعة السفن ، فالمعروف أن السودان . كما ذكر آنفاً . كانت تتمتع بثروة خشبية كبيرة، تتمثل في الغابات ذات الأشجار الكثيفة ، لذلك حاولت الحكومة استغلالها لصناعة المراكب والسفن لنقل الجنود وأنواع مختلفة من المنتجات (حمدنا الله مصطفى حسن : المرجع السابق ، ص 118 .

⁽⁸⁷⁾ ، وهذا لا يعني أنه لم يكن هناك نقل بحري بين مصر والسودان قبل ذلك، فقد كان بعض التجار المصريين يملكون عدداً من السفن تُقدر بسبع وثلاثين سفينة، تقوم برحلات تجارية بين مصر والسودان عبر البحر الأحمر، وكانت تلك السفن غالباً ما تتعرض للغرق وتلف البضاعة التي تحملها نتيجة لعدم توافر الدقة في صناعتها طارق عبد العاطي بيومي: سياسة مصرفي البحر الأحمر في النصف الأول من القرن التاسع عشر 1811-1848م، ص 135 ⁽⁸⁸⁾ . لذلك عملت الحكومة في عهد خورشيد باشا على إنشاء ترسانة كبيرة في الخرطوم وسنار وبنقله، وتم الاستعانة بالفنيين والحدادين المصريين في ذلك، وهكذا صنعت الكثير من السفن وأُرسلت إلى مصر لاسيما من ترسانة سنار التي كُلفت بصنع خمسين مركباً لإرسالها، وربما كان القصد من صنع تلك المراكب في السودان هو توفير الجهد في نقل الأخشاب اللازمة من السودان لصناعتها في مصر أحمد سيد أحمد، المرجع السابق ، ص 136 ⁽⁸⁹⁾ . وقد لعبت ترسانة الخرطوم دوراً مهماً في إمداد حملات البكباشي قبطان سليم باشا الثلاثة بالسفن اللازمة للكشف عن منابع النيل ، والتي أرسلها محمد علي في الفترة ما بين 1839 . 1842م ، كما استفاد التجار العرب والأوروبيون من تلك الترسانة في القيام برحلاتهم التجارية في النيل الأبيض وأعالي النيل بعد حملات البكباشي الكشفية والتي فتحت لهم طريق الملاحة

فيها نسيم مقار: المرجع السابق ، ص 19،⁽⁹⁰⁾ هذا ويرجع الفضل لخورشيد باشا في إقامة مواصلات نهريّة بين مصر والسودان وربط البلدين ببعضهما البعض من خلال السفن النيلية ، وكذلك انشاء مراسي صالحة لاستقبال السفن النيلية على النيلين الأبيض والأزرق ، كما علم بعض السودانين الصناعات المرتبطة بالسفن والملاحة ، وكان من أسباب نجاح خورشيد باشا في انجاز معظم خطته أنه قام بإشراك السودانين في إدارة بلادهم شوقي الجمل ، المرجع السابق ، ص 44.⁽⁹¹⁾ كما وعمل محمد علي على إنشاء سكة حديد وعهد بالمشروع إلى مهندس فرنسي يُدعى لمير Lamiir وأمره بالعمل على ربط الخرطوم بكردفان لنقل غلات الإقليم ومنتجاته نسيم مقار ، المرجع السابق ، ص 19_15.⁽⁹²⁾ ، إلا أنه لم يتم العمل الفعلي في إنشاء السكك الحديدية في السودان إلا في عهد الخديوي إسماعيل ، عندما أبرم عقداً مع المهندس الإنجليزي جون فوللا سنة 1871م ، وفي عهد أحمد باشا أبو ودان تم فتح طريق تجاري بين فازوغي والحبشة لتسيير القوافل بينهما طارق عبد العاطي بيومي : المرجع السابق ، ص 145.⁽⁹³⁾ استناداً إلى كل ما سبق يجدر القول بأن النشاط التجاري في السودان قد زاد بشكل ملحوظ وكبير، الأمر الذي أدى إلى قيام مدن جديدة مثل مدينة محمد علي والكاملين والخرطوم ذاتها عبدالفتاح عبد الصمد منصور : المرجع السابق ، ص 26.⁽⁹⁴⁾ ، فالتبادل التجاري في السودان بادئ الأمر كان بصورة بسيطة بين السكان المستقرين على أطراف الصحراء والبدو المتجولين(مصطفى كامل عبده : حكاية مصر وبلاد السودان في العصر العثماني ص 39).⁽⁹⁵⁾ ، ثم اتسع نطاق ذلك التبادل بعد إنشاء العلاقات التجارية مع جيران السودان في اثيوبيا ودارفور ووداي⁽⁹⁶⁾ وفي إطار الاهتمام بالنشاط التجاري أيضاً بذلت الحكومة جهوداً كبيرة لحماية القوافل التجارية ، حيث عهدت بأمرها إلى شيوخ القوافل التي تمر هذه القوافل بأرضها ، كما اهتمت بالملاحة النهريّة لتسيير المراكب عبر الصخور النهريّة عبدالله عبدالرازق إبراهيم وشوقي الجمل : تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر ص 172.⁽⁹⁷⁾ ، كما عمل الباشوات وملوك الممالك السودانية بعد ضم السودان على توفير الأمن على طول طرق التجارة لاسيما الطريق الصحراوية التي ربطت بين مصر والسودان ؛ فكثرة الحروب والنزاعات بين القبائل السودانية ، وانتشار عمليات السطو والنهب من القوافل قد كان لها الأثر السيء على التجارة ، لذلك عملت الحكومة على محاربة قطاع الطرق والقضاء على أوكار اللصوص، وذلك بوضع الحاميات وإقامة القلاع وتزويد القوافل

بحراسة قوية ، فقد أدركوا أن استقرار الحالة الأمنية على طول طرق التجارة يؤدي إلى زيادة حجم التبادل التجاري وسهولة تسيير القوافل التجارية مصطفى كامل عبده: المرجع السابق، ص 82.80.⁽⁹⁸⁾ لم تكن الحالة الأمنية العامل المؤثر الوحيد على التجارة في السودان ، فطبيعة الصحراء القاسية من درجات الحرارة المرتفعة والتي اضطرت التجار إلى السير ليلاً مما يُعرضهم إلى ان يضلوا الطريق، وبالتالي نفاذ الزاد والماء وموت البعض، أضف إلى تلك العراقيل مسألة الرسوم الجمركية التي كانت تُفرض على التجار والتي شكلت عائقاً في وجه التجار وازدهار وتنامي التجارة ، فقد كانت أحد المصروفات الأساسية التي اثقلت كاهل التجار وكانت تأتي على جزء ليس بالقليل من ربحهم ، مما اضطرتهم في بعض الأحيان إلى عدم السفر، فقد تعددت تلك الرسوم وانقسمت إلى عدة أقسام منها الضريبة التي كانت تُفرض على البضائع، وضريبة دخول السوق المرجع نفسه: ص ص 83.75.⁽⁹⁹⁾ رغم كل ما سبق ذكره من مشكلات تواجه التجار وعمليات التبادل التجاري ؛ إلا ان التجارة في السودان قد ازدهرت وتعددت طرق التبادل التجاري فيها ما بين داخلية وخارجية ، فقد تمثلت الطرق الداخلية في (طريق النوبة السفلى والعليا . طريق منطقة حوض النيلين الأزرق والأبيض وروافدهما . الطرق الغربي أو ما عُرف بدرب الأربعين)، أما الطرق الخارجية فقد سلكت دروباً عدة قُسمت إلى ثلاث أقسام على أساس المنفذ الذي يأخذه كل إقليم وهي كالتالي (الإقليم الأول يضم النيلين الأبيض والأزرق والجزء الشرقي من كردفان . الإقليم الثاني يضم دارفور وغربي كردفان . الإقليم الثالث يضم الحبشة والمناطق المحيطة بها) وتؤدي هذ الدروب مسالك التجارة مع الحبشة وبلاد العرب وشمال أفريقيا حمدنا اله مصطفى : المرجع السابق ، ص 215.⁽¹⁰⁰⁾ إلى جانب طرق التجارة البرية فقد اهتمت الحكومة بطرق الملاحة البحرية لاسيما بعد إحكامهم السيطرة على البحر الأحمر وموانئ التجارة فيه مصطفى كامل عبده : المرجع السابق ، ص 62.⁽¹⁰¹⁾ ، حيث فتحت طريق مباشر بين سواكن والسويس حتى يتيسر نقل البضائع السودانية القريبة من الساحل والتي يصعب نقلها بطريق النيل أو الصحراء وأهمها الماشية من إقليم التاكا حمدنا الله مصطفى : المرجع السابق ، ص 261⁽¹⁰²⁾ هذا وقد تعددت السلع التجارية التي زخرت بها عمليات التبادل التجاري داخل السودان وخارجه فشملت كلاً من (تجارة العاج . تجارة الرقيق . الصمغ . ريش النعام . شمع العسل . القطن . السمسم . الجلود . التمر الهندي . الملح . الدخان . الذهب . الماشية . السنمكي) المرجع نفسه : ص ص 190.

210. (103) بالاستناد إلى كل ما سبق يجدر القول بأن الحكومة قد بذلت جهوداً كبيرة لانعاش الزراعة وتحسين الإنتاج الحيواني واستغلال ما يمكن استغلاله من المواد الخام المتوفرة في السودان، بالإضافة إلى الجهود المبذولة لحماية القوافل التجارية وتنظيم الإدارة بالملاحة النهرية عبدالله عبدالرازق إبراهيم وشوقي الجمل: المرجع السابق، ص 170. 172 (104) وبهذا تكون تلك الحكومة قد مهدت الطريق أمام إدارات حكومية لاحقة في إقامة المشاريع وتطويرها لتعود بالنفع على السودانيين.

الخاتمة:

ومن خلال هذه الدراسة نجد العديد من النتائج من أهمها

- 1- تطورت الناحية الإدارية في السودان في الفترة قيد الدراسة، لاسيما بعد نقل الحكومة للكثير من النظم الإدارية والمديرين من مصر، وإحداث تغيير إداري مع مرور الوقت، نظراً لاتساع رقعة السودان، حيث أنشئت العديد من المديريات والمدن فيما بعد ونظم فيهما البريد بالإضافة إلى تطبيق نظام ضريبي صارم على الكثير من جوانب الحياة العامة، اتسمت آلية الجباية فيه بالقسوة في كثير من الأحيان، وإن تخللها بعض اللين لاسيما في عهد خورشيد باشا.
- 2- اهتمت الحكومة في السودان بالقضاء، حيث ظهر القانون المدني والحربي، وتم تشكيل إدارة قضائية مكونة من رئيس ومفتي ومجلس من العلماء.
- 3- كان الجيش من ضمن اهتمامات الحكومة أيضاً؛ وذلك في إطار سعي تلك الحكومة لدرء المخاطر التي كانت تهدد مصر لاسيما من الدول الأوروبية.
- 4- أولت الحكومة بالسودان عناية كبيرة بالجانب الاقتصادي متمثلاً في الزراعة وتربية الحيوانات والصناعة، معتمدة في ذلك على ما كان يزخر به السودان من مواد خام كالقطن والأخشاب والحديد والنحاس والذهب، رغم فشلها في هذه الفترة من الانتفاع بالمعادن السالفة الذكر، وتمكن الحكومات التي تلتها من ذلك، إلا أن الصناعة مثلها مثل باقي الجوانب الاقتصادية قد تطورت لاسيما صناعة السفن الأمر الذي ساهم في تطور التجارة وخاصة النهرية والبحرية، إلى جانب وجود تجارة القوافل البرية والتي نشطت في هذه الفترة نتيجة للإجراءات التي اتبعتها الحكومة لتأمين الطرق والمسالك.

المصادر والمراجع المراجع :

- 1- شوقي الجمل : تاريخ السودان وادي النيل " حضارته وعلاقاته بمصر من أقدم العصور إلى الوقت الحاضر" ج2 ، (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، 1954م) ، ص32.
- 4- عبدالله حسين : السودان من التاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصرية ، ج1، (د.م : المطبعة الرحمانية، 1935م) ، ص 90 .
- 5- زاهر رياض : السودان المعاصر القاهرة مكتبة الأنجلو المصرية ، 1966م) ، ص65
- 6- عبد الرحمن الرفاعي عصر محمد علي ط4 (القاهرة : دار المعارف 1982م) ، ص 172.
- 7- الفونج : وهي إحدى الممالك الإسلامية التي قامت في السودان 1504. 1821م ، وقد اختلفت الآراء حول مصدر كلمة فونج . للمزيد انظر : الشاطر بصيلي عبدالجليل : معالم تاريخ السودان وادي النيل (القاهرة : مطبعة أبو فاضل 1955م) ، ص ص 43 . 44 .
- 8- شوقي الجمل : المرجع السابق ، ص 33 .
- 10- عبدالله حسين : المرجع السابق ، ص 90 .
- 11- محمد فؤاد شكري : مصر والسيادة على السودان " الوضع التاريخي للمسألة " ، (القاهرة : دار الفكر العربي ، د . ت) ، ص 9 .
- 12- محمد فؤاد شكري : الحكم المصري في السودان 1820 - 1885م ، (القاهرة : دار المعارف ، 1947م) ، ص 39.
13. زاهر رياض : المرجع السابق ، ص 71 .
14. محمد فؤاد شكري : مصر والسيادة على السودان ، المرجع السابق ، ص 10 .
15. المرجع نفسه والصفحة نفسها.
16. حمدنا الله مصطفى حسن : التطور الاقتصادي والاجتماعي في السودان 1841-1881م ، (القاهرة : دار المعارف ، 1985م) ، ص 31 .
18. شوقي الجمل : المرجع السابق ، ص 34 .
19. محمد فؤاد شكري : مصر والسودان تاريخ وحدة وادي النيل في القرن التاسع عشر 1820-1899م ، (القاهرة : دار المعارف ، 1963م) ، ص 11.
20. المرجع نفسه والصفحة نفسها .
21. المرجع نفسه والصفحة نفسها ،
22. عبدالله حسين : المرجع السابق ، ص 90 .

23. حمدنا الله مصطفى حسن : المرجع السابق ، ص ص 251-252.
24. عبدالله حسين : المرجع السابق ، ص 90 .
25. السواقي : الساقية : هي عبارة عن آلة من دولاب حول حبل تربط فيه أوانٍ من الفخار ويُطلق عليها القواديس ، وتُحرك هذا الدولاب عجلة مستننة تدور حول محور تحركه الحيوانات كالجواميس والثيران ، ثم ترفع الساقية المياه من الترع إذا كان بالقرب منها ، أما إذا كان بعيداً عنها فيتم ذلك من خلال بئر تتجمع به المياه ، للمزيد: أنظر، أحمد أحمد الحتة : تاريخ الزراعة المصرية في عهد محمد علي الكبير (القاهرة : دار المعارف ، 1950م) ، ص 23
26. عبدالله حسين : المرجع السابق ، ص 90 .
27. حمدنا الله مصطفى حسن : المرجع السابق ، ص 268.
28. الكاشف: اوالكشاف هم الجنود الأتراك الذين أرسلهم السلطان العثماني سليم الأول 1512. 1520م، لغزو النوبة فسيطروا عليها حتى منطقة الشلال الثالث. للمزيد أنظر: عبدالله حسين: المرجع السابق، ص 96.
29. الشاطر بصيلي عبد الجليل: المرجع السابق ، ص 38 .
30. المرجع نفسه ، ص 4 .
31. حمدنا الله مصطفى حسن : المرجع السابق ، ص 275.
32. أمل عجيل : قصة وتاريخ الحضارات العربية ، " تاريخية . جغرافية . حضارية وأدبية " ليبيا . السودان . المغرب ج 19. 20 (بيروت : دار بيروت ، 1998م . 1999م) ، ص 78.
33. زاهر رياض : المرجع السابق ، ص 71 .
34. المرجع نفسه ، ص 70 .
31. شوقي الجمل : المرجع السابق ، ص 37 .
32. محمد فؤاد شكري : مصر والسودان وحدة وادي، المرجع السابق ، ص 11 .
33. ضرار صالح ضرار ، المرجع السابق ، ص 55 .
34. شوقي الجمل ، المرجع السابق ، ص ص 37-38.
35. المرجع نفسه والصفحة نفسها .
36. محمد فؤاد شكري ، مصر والسودان وحدة وادي . المرجع السابق ، ص 12.
37. خولة برواني ونسرین خنوسي: أوضاع السودان خلال العهد العثماني، رسالة ماجستير، (الجزائر: جامعة الدكتور يحيى فارس المدية، 2021. 2022م) ، ص 14.

38. عبدالرحمن الراجحي : المرجع السابق ، ص 172.
39. أمل عجيل : المرجع السابق ، ص 79 .
40. عبدالرحمن الراجحي: المرجع السابق ، ص ص 172 .173.
41. أمل عجيل ، المرجع السابق ، ص 79 .
42. عبد الفتاح عبد الصمد منصور: العلاقات المصرية السودانية في ظل الاتفاق الثنائي 1924.1899م
(، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1993م) ، ص 8 .
43. عبدالله حسين : المرجع السابق ، ص 13 .
44. نوال عبد العزيز راضي : رياح الشمال دراسة في العلاقات المصرية السودانية في التاريخ الحديث
والمعاصر ، (د . م : المطبعة التجارية الحديثة ، 1985م) ، ص 18 .
45. عبدالله حسين : المرجع السابق ، ص 91.
46. زاهر رياض : المرجع السابق ، ص 73.
47. محمد صبري الإمبراطورية السودانية في القرن التاسع عشر، (القاهرة.مطبعة مصر، 1948م)، ص 11.
48. مكي شبكية: السودان في قرن 1819-1919م ، (القاهرة : مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر،
1947م) ، ص 40 .
49. شوقي الجمل : المرجع السابق ، ص 49 ؛ زاهر رياض : المرجع السابق ، ص 72.
50. نسيم مقار : مصر وبناء السودان الحديث، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1993م) ، ص 55.
51. أحمد أحمد الحنة: تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر، (د . م: مطبعة المصري، 1967م)،
ص 15.
52. نسيم مقار، المرجع السابق ، 61.
53. حمدنا الله مصطفى حسن : المرجع السابق ، ص 58-59.
54. نسيم مقار : المرجع السابق ، ص 114 .
55. حمدنا الله مصطفى حسن : المرجع السابق ، ص 78-79.
56. المرجع نفسه : ص 79.
57. محمد صبري : المرجع السابق ، ص 13.
58. نسيم مقار : المرجع السابق ، ص 113.114.
59. أحمد أحمد السيد أحمد: تاريخ مدينة الخرطوم، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 2000)، ص 290.

60. نسيم مقار : المرجع السابق ، ص 114.
61. المرجع نفسه ، ص 56.
62. المرجع نفسه والصفحة نفسها .
63. أحمد أحمد الحتة : تاريخ الزراعة، المرجع السابق ، ص 287.
64. مكي شببكية : المرجع السابق ، ص 41.
65. حمدنا الله مصطفى حسن : المرجع السابق ، ص 84.
66. أحمد أحمد الحتة : تاريخ الزراعة، المرجع السابق ، ص 287.
67. حمدنا الله مصطفى حسن : المرجع السابق ، ص 84.
68. نسيم مقار : المرجع السابق ، ص 117.
69. حمدنا الله مصطفى حسن : المرجع السابق ، ص 43.
70. المرجع نفسه : ص 111.
71. المرجع نفسه : ص ص 43-45، 99، 101.
72. شوقي الجمل : المرجع السابق ، ص 43.
73. حمدنا الله مصطفى حسن : المرجع السابق ، ص 105 .
74. شوقي الجمل : المرجع السابق ، ص 44.
75. حمدنا الله مصطفى حسن : المرجع السابق ، ص 106.
76. شوقي الجمل : المرجع السابق ، ص 44.
77. المرجع نفسه : ص 89.
78. حمدنا الله مصطفى حسن : المرجع السابق ، ص 112.
79. المرجع نفسه : ص 116.
80. أحمد أحمد الحتة : تاريخ مصر الاقتصادي، المرجع السابق ، ص 15.
81. حمدنا الله مصطفى حسن : المرجع السابق ، ص 118.
82. أنتوني سوربال عبد السيد : جهود مصر الثقافية في السودان ، رسالة ماجستير ، (القاهرة : معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، 1972م) ، ص 48.
83. أحمد أحمد سيد أحمد : المرجع السابق ، ص 48.
84. حمدنا الله مصطفى حسن : المرجع السابق ، ص 122-123.

85. المرجع نفسه ، ص 127.
86. انتوني سوريال : المرجع السابق ، ص 51.
87. حمدنا الله مصطفى حسن : المرجع السابق ، ص 118.
88. طارق عبد العاطي بيومي : سياسة مصرفي البحر الأحمر في النصف الأول من القرن التاسع عشر 1811. 1848م، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب 1999م) ص 135.
89. أحمد أحمد سيد أحمد ، المرجع السابق ، ص 136.
90. نسيم مقار : المرجع السابق ، ص 19،
91. شوقي الجمل ، المرجع السابق ، ص 44.
92. نسيم مقار ، المرجع السابق ، ص 15_19.
93. طارق عبد العاطي بيومي : المرجع السابق ، ص 145.
94. عبدالفتاح عبد الصمد منصور : المرجع السابق ، ص 26.
95. مصطفى كامل عبده : حكاية مصر وبلاد السودان في العصر العثماني ، (القاهرة : شركة الأمل للطباعة والنشر ، 2014م) ، ص 39.
96. عبدالفتاح عبد الصمد منصور : المرجع السابق ، ص 26.
97. عبدالله عبدالرازق إبراهيم وشوقي الجمل : تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر ، (القاهرة : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 1997م) . ص 172.
98. مصطفى كامل عبده ، : المرجع السابق ، ص 82.80.
99. المرجع نفسه : ص ص 75. 83.
100. حمدنا اله مصطفى : المرجع السابق ، ص 215.
101. مصطفى كامل عبده : المرجع السابق ، ص 62.
102. حمدنا الله مصطفى : المرجع السابق ، ص 261.
103. المرجع نفسه : ص ص 190. 210.
104. عبدالله عبدالرازق إبراهيم وشوقي الجمل : المرجع السابق ، ص 170. 172.